الأمم المتحدة

A/74/967–E/2020/6

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البنود 9 و 14 و 19 و 31 و 68 و 69 و 70 من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

منع نشوب النزاعات المسلحة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2020

البندان 5 (أ) و 6 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لأذربيجان فيما يتعلق بالاستعراض الوطني الطوعي الذي قدمته أرمينيا أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

070820 060820 20-10206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتنظر أرمينيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره منبرا محوريا لتبادل أفضل الممارسات والوقوف على ما جد من الحلول والشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعملية الاستعراض الوطني الطوعي أساسية في تقييم التقدم المحرز في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوفاء بالتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وانطلاقا من روح التعاون الفعال المتعدد الأطراف هذا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، أجرت أرمينيا استعراضها الوطني الطوعي الثاني الذي قدم تحليلا مفصلا للتقدم المحرز منذ عام 2018 وللتحديات التي لا تزال ماثلة. وقد أجري الاستعراض الوطني الطوعي لأرمينيا في امتثال تام للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ وتقديم التقارير، وأتيح على الصفحة الشبكية لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 ثلاثة أسابيع قبل عرضه.

وجاء في المذكرة الإعلامية للأمانة العامة المؤرخة 22 حزيران/يونيه المتعلقة بترتيبات اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 أن الفرصة ستتاح لطرح الأسئلة وإبداء التعليقات بعدد محدود خلال الجلسات المخصصة للاستعراضات الوطنية الطوعية، وأن جميع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة مدعوة إلى طرح أسئلة وإبداء تعليقات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية قبل تقديم العروض، استنادا إلى التقارير الخطية للبلدان. وشجعت الدول الأعضاء أيضا على المشاركة في فريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية، وعلى إعداد مناقشات بشأن كل استعراض وطني طوعي بالتنسيق مع جهة التنسيق لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية. ونظرا لقيود زمنية، وضعت قائمة المتكلمين في الجلسة التفاعلية المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي لأرمينيا على أساس الترتيب الذي قدمت وفقه الوفود المعنية أسئلتها من خلال الإجراءات الموصى بها، مع مراعاة إمكانية طرح الأسئلة وتلقي ردود خطية عقب جلسة المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويرجى من وفد أذربيجان أن يتبع الإجراءات الموصى بها بدلا من الانخراط في اتهامات واهية ولا طائل من ورائها وإلقاء اللوم على رئيس الجلسة.

ويساور أرمينيا بالغ الأسف لمحاولات أذربيجان المنهجية إساءة استخدام المنتديات المواضيعية المفردة للتعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك عملية الاستعراضات الوطنية البالغة الأهمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وإذ نرفض الطريقة التي نهجتها أذربيجان لإثارة موضوع النزاع في ناغورنو – كاراباخ خلال منتدى له طبيعة مختلفة تماما، نود أن نؤكد من جديد أن منطقة ناغورنو – كاراباخ لم تكن قط جزءا من أذربيجان المستقلة، وأن شعب ناغورنو – كاراباخ له الحق في التمتع بحرية بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير وضعه السياسي وفي السعي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المؤكد أن انخراط أذربيجان في جهود حقيقية للدخول في مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ناغورنو – كاراباخ، في إطار الصيغة الوحيدة المأذون بها دوليا، ألا وهي الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمر من شأنه أن يتيح مسار عمل أكثر نجاعة بدلا من إساءة استخدام منتديات الأمم المتحدة وتقديم تفسيرات متحيزة وتضليلية لأسباب ونتائج النزاع. إلا أن قيادة أذربيجان، سعيا منها إلى طمس إخفاقاتها الشنيعة في الوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات، في ظل الانتكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، تبدي مرارا وتكرارا تشبثا اعتياديا ملحوظا بنشر الخطابات التحريضية تجاه الأرمن وتصويرهم في صورة "العدو النافع"، بدلا من الاستثمار في السلام.

وتلجأ أذربيجان بانتظام إلى نهج خطاب الكراهية وقرع طبول الحرب والمطالب الإقليمية، حيث أن استفزازاتها الأخيرة في الحدود الشمالية الشرقية بين أرمينيا وأذربيجان تفسر بوضوح سر اختيار هذه الدولة العضو بالذات عدم تأييد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي أطلقه إثر تفشي الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك في تناقض شديد مع الدعم الذي أعربت عنه أرمينيا وأرتساخ (ناغورنو - كاراباخ) بشكل لا لبس فيه لمبادرة الأمين العام السلمية.

والتهديدات العلنية بشن هجمات صاروخية ضد محطة الطاقة النووية في أرمينيا التي أطلقت على مستوى وزارة الدفاع في أذربيجان في 16 تموز/يوليه، توضح بجلاء أن التنمية المستدامة في المنطقة هي أبعد ما تكون عن فكر القيادة السياسية - العسكرية في أذربيجان المفتقر للحصافة، حيث يتعارض سلوكها المتهور وغير المسؤول تعارضا مطلقا مع القانون الدولي وقيم الإنسانية الأساسية، ويمثل تحديا خطيرا أمام السلام الإقليمي.

وفي سياق ما ورد في رسالة الممثل الدائم لأذربيجان من تهجمات واهية على سياسات التنمية المستدامة التي وضعتها حكومة أرمينيا، أجد لزاما علي أن أذكر بأن سلطات أذربيجان قد ألقت بنفسها منذ سنوات عديدة في حلقة مفرغة تتمثل في نموذج الدولة النفطية الفاشل، مما مهد الطريق أمام نشوء نظام فاسد ديكتاتوري وعنصري بدلا من النهوض بسياسات التنمية المستدامة الحقيقية لفائدة سكانها. ولا تكفي هذه الرسالة للخوض في تفاصيل سجل أذربيجان المريع فيما يتعلق بالتقدم في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي سياق سجل أذربيجان المروع المتسم بحملات القمع الواسعة النطاق ضد المجتمع المدني والفساد المنهجي واختلال القضاء، وكل ذلك معروف للجميع وموثق على نطاق واسع[1]، ليس بوسع المرء إلا أن يندهش لما أثير من طرهات تدعو للعجب، ومنها اندلاع "اضطرابات عنيفة" وهمية اقترنت بالتطورات السياسية في دولة أرمينيا المجاورة.

وما فتئ دعم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يتبوأ الصدارة في التحول الديمقراطي الجوهري المشهود في أرمينيا، كما تجلى في الثورة الناعمة السلمية لعام 2018، مما أسبغ على أرمينيا لقب "بلد العام" الذي أطلقته عليها إحدى أكثر المنشورات الدولية شهرة[2]. فقد هب الشباب والنساء في أرمينيا، فيما وصفه الأمين العام بأنه مثال رائع على الانتقال السلمي للسلطة[3]، للوقوف في الصفوف الأولى للعملية الديمقراطية غير العنيفة، في إطار ممارستهم الكاملة لما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على نحو ما أقر به مؤخرا أيضا في ملاحظات المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات[4]. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية المبكرة، في أعقاب الثورة الناعمة السلمية لعام 2018 في أرمينيا، "في ظل احترام الحريات الأساسية، وحظيت بثقة عامة واسعة"، حسبما خلصت إليه بعثة مراقبة

(1) انظر: https://www.occrp.org/en/azerbaijanilaundromat/.

(2) انظر: https://www.economist.com/leaders/2018/12/22/the-economists-country-of-the-year-2018.

(3) كلمة الأمين العام أمام الجمعية العامة، 25 أيلول/سبتمبر 2018، انظر https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2018-09-25/address-73rd-general-assembly.

(4) المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات في ختام زيارته لجمهورية أرمينيا، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انظر: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23882&LangID=E.

الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تقريرها النهائي الصادر في 7 آذار/مارس 2019.

والخرافات السخيفة بشأن سجل أرمينيا الديمقراطي أو سجلها في مجال حقوق الإنسان مصدرها بلد شابت فيه الانتخابات لسنوات عديدة عمليات التزوير وأعمال العنف. ففي 17 تموز/يوليه، أصدرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تقريرها النهائي عن الانتخابات البرلمانية المبكرة في أذربيجان، فخلصت إلى "حيلولة التشريعات التقييدية والبيئة السياسية دون حدوث منافسة حقيقية في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في أذربيجان في 9 شباط/فبراير 2020، على الرغم من وجود عدد كبير من المرشحين". وجاء في التقرير أنه "لوحظت حالات مورس فيها الضغط على الناخبين والمرشحين وممثليهم" وأن "الانتهاكات الإجرائية الواسعة النطاق[5] خلال عملية الفرز وتجميع الأصوات أثارت شواغل بشأن مدى نزاهة النتائج".

ومما يثير القدر نفسه من الاستغراب ما كيل من اتهامات لأرمينيا بنهجها الأحادية العرقية "ببشاعة"، ولا سيما في ضوء استمرار أذربيجان في سياساتها العنصرية المعادية للأرمن، بما في ذلك كراهية الأرمن والدعاية المعادية لهم، وتمجيد مجرمي الكراهية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأرمن الأصليين، بمن فيهم مواطنو البلدان الثالثة الذين يزورون أذربيجان، والذين يتم احتجازهم على أساس أصلهم العرقي أو يمنعون من قبل سلطات أذربيجان من دخولها. وتواصل القيادات السياسية والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام نشر خطاب الكراهية ضد الأرمن، حيث شب جيل كامل من الأذربيجانيين على نبرة هذا الخطاب البغيض[6].

وأرمينيا تعتبر أن حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية وغيرها من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة، هي من الأولويات التي لا يرقى إليها الجدل، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. فالأقليات القومية هي جزء من الواقع السياسي والمدني النابض بالحياة في أرمينيا، بما في ذلك في البرلمان الأرميني وقيادات المجتمعات المحلية. وقد تناول التقرير الخامس لجمهورية أرمينيا بشأن تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية المقدم في حزيران/يونيه 2020[7] السياسات الرامية إلى حماية حقوق الأقليات في أرمينيا بإسهاب.

وأرمينيا ملتزمة بدعم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الظروف العادلة للمشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسعي إلى تجسيد هذه الأولويات في إجراءات ضمن جدول أعمالنا الوطني والدولي. وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين والشمول، إلى جانب تعزيز القيم الديمقراطية، مبادئ تعتبرها أرمينيا أولويات رئيسية تقوم على فكرة عالمية حقوق الإنسان الواجبة لجميع الشعوب والأفراد في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن الجغرافيا أو المركز.

(5) التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن الانتخابات البرلمانية المبكرة التي أجريت في جمهورية أذربيجان في 9 شباط/فبراير 2020، انظر: https://www.osce.org/files/f/documents/7/e/457585.pdf.

(6) التقرير الرابع للجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بشأن أذربيجان، المعتمد في 17 آذار/مارس 2016، انظر https://rm.coe.int/fourth-report-on-azerbaijan/16808b5581.

(7) التقرير الخامس لجمهورية أرمينيا عن تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية، انظر: https://rm.coe.int/5th-sr-armenia-en/16809eb7b3.

ونحن على استعداد لتبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية والتعلم منها، تمشيا مع ما نبديه من التزام بالنهوض بالتعاون الحكومي الدولي المسؤول وبتعددية الأطراف. وأود أن أكرر مرة أخرى التأكيد على ضرورة الامتناع عن إساءة استخدام منتديات الأمم المتحدة المواضيعية للترويج للخطابات التحريضية، وأن أذكر بأهمية التمسك بمبادئ التعاون المتعدد الأطراف الفعال من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 9 و 14 و 19 و 31 و 68 و 69 و 70 من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) مهير **مارغاريان**
السفير، الممثل الدائم